دور جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشأن ترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية

(دراسة حالة على مجموعة سامبا المالية)

د. نجلاء إبراهيم عبدالرحمن- أستاذ مشارك
جامعة الملك عبدالعزيز- جده-المملكة العربية السعودية
أ. فاطمه محمد – باحثة ماجستير
جامعة الملك خالد- أبها – المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية. وأهمية الدور الذي تحققه جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات، ومنح التسهيلات الائتمانية. وذلك من خلال دراسة حالة القروض والسلف في مجموعة سامبا المالية. وتكونت عينة الدراسة من 10 عينات من القوائم، والتقارير المالية السنوية المنشورة على موقع مجموعة سامبا الإلكتروني. وقد اختارت الباحثتان الفترة الزمنية ما بين 2010م – 2019م؛ واعتمدت في ذلك على منهج دراسة الحالة الوصفي. وبالنسبة لأدوات جمع بيانات الدراسة استخدمت النسب والأدوات المالية المناسبة مع المتغيرات المستقلة (مؤشر نمو حقوق المساهمين، الفائض من مخصص خسائر الائتمان، نسبة مديونية البنك، مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع بجميع أنواعها، مؤشر مخاطر السيولة). بالإضافة إلى النسبة المالية للمتغير التابع (مؤشر تطور القروض والسلف). وصاغت الباحثتان فرضيات للدراسة بناء على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع. واستخدمت العديد من الأساليب الإحصائية لاختبار مدى صحة هذه الفرضيات. ومن هذه الأساليب الإحصائية تحليل الانحدار، اختبار الارتباط الذاتي، معامل تضخم التباين VIF لاختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، معامل الارتباط بيرسون، اختبار د.واتسون. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج: بالنسبة للفرضيات الأساسية ظهرت نتيجتها حسب الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات الستة بعضها أكبر من وبعضها تساوي مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم أنه هناك تأثير من هذه المتغيرات المستقلة على القرارات الائتمانية. والمناسب قبول نتائج الفرضيات البديلة. وتوصي الباحثتان من خلال هذه النتائج؛ الاهتمام بقدر كبير بالحصول على معلومات محاسبية تتصف بالجودة من العملاء. ويجب على جميع البنوك، وشركات التمويل في المملكة العربية السعودية أن تلتزم بمبادئ الائتمان التي وضعتها مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك لأن SAMA من خلال هذه المبادئ ركزت على الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية، ترشيد القرارات الائتمانية، التحليل المالي.

The Role of Quality of Accounting Information in the Financial Statements regarding the Rationalization of Decisions-making related to Credit Facilities (Case study on Samba Financial Group)

Abstract

This study aimed to identify the importance of quality of accounting information in the financial statements and reports and its important role in rationalizing resolutions and granting credit facilities through studying the status of loans and advances in Samba Financial Group. The study sample consisted of 10 annual financial lists and reports published on Samba Group website. The researchers chose the time period between 2010 - 2019, and relied on the Descriptive Case Study approach. As for the data collection tools, the appropriate financial ratios and tools were used with the independent variables (shareholders equity growth indicator, surpluses from the credit losses allowance, Bank's debt ratio, Bank's activity indicator in employing deposits and property rights, loans, advances and investments indicator to total deposits of all types, and liquidity risk indicator), in addition to the financial ratio of the dependent variable (loan and advances development indicator). The researchers formulated the study's hypotheses based on the existence of a statistically significant relationship between these independent variables and

the dependent variable. To test the validity of these hypotheses, several statistical methods were used including, regression analysis, Autocorrelation test, Variance Inflation Factor (VIF) of variance correlation between independent variables, Pearson Correlation Coefficient, and Durbin-Watson test. The study concluded a set of result. With regard to the main hypotheses, the results shows that, in accordance to the statistical significance of all six variables, some are greater than or equal to the significance level (0.05), thus, there is not enough statistical evidence to claim an effect of these independent variables on credit decisions. It is appropriate to accept the results of the alternative hypotheses. Through these results, the researchers recommend paying great attention to obtaining quality accounting information from the customers. As well as, all banks and finance companies in the Kingdom of Saudi Arabia must adhere to the credit principles set by the Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), through which SAMA focused on the quality of accounting information.

Key Words: Quality of Accounting Information, Rationalization of Credit Decisions, Financial Analysis.

الفصل الأول

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1-1-1- المقدمة:

المعلومة المحاسبية لا بد وأن تتوفر فيها صفات معينة، ومن ضمن هذه الصفات أن تكون ذات جودة. حتى يتحقق الهدف المنشود من هذه المعلومة. ويوجد العديد من المهتمين والمترقبين للمعلومات المحاسبية؛ مستثمرين، مقرضين، محللين ماليين. ومع اختلاف الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية، فإن جميعهم لديهم طموح مشترك وهو أن تكون المعلومة المحاسبية تتصف بالجودة. لأن ذلك يجعل قراراتهم دقيقة بنسبة جيدة. "وتعتبر البنوك أحد المستفيدين من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والتقارير الأخرى الملحقة بها. إذ يمكنها الحصول على معلومات عن المركز المالي للمنشآت التي تتعامل معها، وعن قدرة هذه المنشآت على سداد التزاماتها القصيرة والطويلة الأجل"(البلداوي والدولي،2010، ص422). المعلومات في مختلف التجارب الإنسانية، وبمختلف الأزمنة قد تم التأكيد على أهميتها. وأن غيابها أو نقصها أو عدم دقتها يؤدي إلى اتخاذ القرار الخاطئ والغير سليم مما يؤدي إلى الفشل وضياع الحقوق (اللامي والعيساوي،2015، ص74). وهذا يؤكد على أنه من الضروري أن تكون المعلومات المحاسبية دقيقة ومكتملة؛ حتى تحفظ الحقوق، وتتخذ القرارات بجميع أنواعها ومن ضمنها (القرارات الائتمانية) بشكل سليم ويخلو من الخطأ قدر الإمكان. ويوجد بالمقابل لأهمية جودة المعلومات المحاسبية، أهمية التحليل المالي، دور النسب المالية في اتخاذ القرار المناسب. مما يعني أن الهدف الرئيسي للتحليل المالي باستخدام النسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية؛ من أجل تكوين قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار عند أداء عمله (حماد ورميلي،2018، ص 51). والباحثتان في هذه الدراسة تبحث في ربط جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية، مع دورها في ترشيد اتخاذ القرارات والتسهيلات الائتمانية الرشيدة من قبل الجهات المانحة للتسهيلات الائتمانية.

1-1-2- مشكلة الدراسة، والتساؤلات:

من الطبيعي أنه قبل اعتماد قرار منح القروض يتم عمل دراسة تفصيلية، وشاملة لكل ما يتعلق بالمنشأة. وذلك باستخدام الأدوات المناسبة للتحليل المالي لجميع القوائم والتقارير المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية.

لمعرفة مدى قدرة المنشأة على سداد القرض الممنوح لها بالوقت المتفق عليه، وسداد كل المصاريف التي تتعلق بالحصول على هذا القرض. بمعنى أن البنوك والمصارف، والشركات التي تعمل في مجال الحلول الائتمانية تهتم بالتحليل المالي الجيد للمنشآت التي تتعامل معها. وتلجأ لها وقت الحاجة للحلول والتسهيلات الائتمانية. وكما ذكر (إسماعيل،2016) أنه بسبب التطورات الكبيرة التي حصلت في محتويات وأهداف التقرير المالي، فإن كثير من الجهات التنظيمية والمهنية؛ اهتمت بإصدار توجيهات وقوانين لزيادة جودة التقرير المالي. "ولكي تكون المعلومات المالية ملائمة، ويمكن الاعتماد عليها لا بد أن تتصف خصائصها بالجودة" (الدوري،2011،ص169). وهذا يجعل تركيز هذه الدراسة يتمحور حول ما هو دور جودة المعلومات المحاسبية في القوائم، والتقارير المالية، بشأن ترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية .

تساؤلات الدراسة:

واستنادا على مشكلة الدراسة تتمحور تساؤلات الدراسة عن الآتي/

1- هل يوجد دور لمؤشر تطور - تغير القروض والسلف في ترشيد القرارات الائتمانية؟
2- هل هناك دور لمؤشر نمو حقوق المساهمين في ترشيد القرارات الائتمانية ؟
3- ما هو دور مؤشر المبلغ الفائض من مخصص خسائر الائتمان في ترشيد القرارات الائتمانية ؟
4- هل هناك دور لمؤشر مديونية البنك على ترشيد القرارات الائتمانية؟
5- هل لمؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية دور في ترشيد القرارات الائتمانية ؟
6- هل يوجد دور لمؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع في ترشيد القرارات الائتمانية؟
7- ما هو دور مؤشر مخاطر السيولة في ترشيد القرارات الائتمانية؟

1-1-3 - أهمية الدراسة:

ترى الباحثتان أن الأهمية لهذه الدراسة تنبع من عنصرين وهما كالآتي: الأول/ أهمية أن تتصف المعلومة المحاسبية بالجودة، حيث أن الجودة تكسب المعلومة المحاسبية المزيد من الدقة، والمزيد من الثقة من قبل جميع المستفيدين. والمعلومة المحاسبية الملائمة، والموثوق بها. والتي ترد بالقوائم المالية تشكل ركن أساسي وهام في عملية اتخاذ قرار الائتمان. وذلك لأن لها دور مساعد في تحليل الوضع المالي، والوضع التشغيلي، والتدفق النقدي للشركة المقترضة (الدوري،2011،ص 169). والعنصر الثاني/ اتخاذ القرار الائتماني السليم بالاعتماد على الأدوات، والنسب المالية المناسبة للتحليل المالي؛ المتعلق بالمنشأة المقدمة على الاقتراض من الجهات المانحة للقروض والتسهيلات الائتمانية.

لذا سوف تتطرق هذه الدراسة الى معرفة دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية؛ عن طريق دراسة حالة لمجموعة سامبا المالية.

1-1-4- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية. وأهمية الدور الذي تحققه في ترشيد القرارات، ومنح التسهيلات الائتمانية.
وذلك بالسعي لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية، ويمكن تلخيصها في عدد من النقاط:

1- معرفة دور مؤشر تطور - تغير القروض والسلف في ترشيد القرارات الائتمانية.
2- معرفة دور مؤشر نمو حقوق المساهمين في ترشيد القرارات الائتمانية.
3- معرفة دور مؤشر المبلغ الفائض من مخصص خسائر الائتمان في ترشيد القرارات الائتمانية.
4- معرفة دور مؤشر مديونية البنك في ترشيد القرارات الائتمانية.
5- معرفة دور مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية في ترشيد القرارات الائتمانية.
6- معرفة دور مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع في ترشيد القرارات الائتمانية.
7- معرفة دور مؤشر مخاطر السيولة في ترشيد القرارات الائتمانية.

1-1-5- فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وأهميتها، وأهدافها. افترضت الباحثتان الفرضية الأساسية:
أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الائتمانية.
ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين وترشيد القرارات الائتمانية.
2. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المبلغ الفائض من مخصص خسائر الائتمان وترشيد القرارات الائتمانية.
3. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر مديونية البنك وترشيد القرارات الائتمانية.
4. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية وبين ترشيد القرارات الائتمانية.
5. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع وترشيد القرارات الائتمانية.
6. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر مخاطر السيولة وترشيد القرارات الائتمانية.

بناء على فرضيات الدراسة أعلاه، صاغت الباحثتان المتغيرات المستقلة، والتابعة كالآتي:

1-1-6- متغيرات الدراسة المستقلة، والتابعة:

المتغير الأول (المستقل): تأثير أدوات التحليل المالي، ويتفرع من المتغير المستقل عدة متغيرات:

1- مؤشر نمو حقوق المساهمين. 2- الفائض من مخصص خسائر الائتمان.

3- نسبة مديونية البنك.

4- مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية.

5- مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع بجميع أنواعها.

6- مؤشر مخاطر السيولة.

المتغير الثاني (التابع): القرارات الائتمانية، وهذا المتغير متمثل في نسبة التغير بالقروض والسلف.

1-1-7- منهجية الدراسة، وأدواتها:

اتبعت الباحثتان في الدراسة (المنهج الاستقرائي) فيما يتعلق بالجانب النظري من خلال الاطلاع واستقراء؛ الدراسات، والمراجع، والمقالات البحثية السابقة بنفس مجال هذه الدراسة. والمنهج المناسب للجزء الميداني (منهج دراسة الحالة الوصفي) فهذا المنهج يصف أنظمة المحاسبة المستخدمة عمليا، وتقنياتها، واجراءاتها. واكتشاف ما إذا كان يتم استخدام ممارسات وتقنيات تقليدية، أو حديثة (Ryan,Scapens,Theobald,2002؛ المحارفي، 2016) وبالنسبة لأدوات جمع بيانات الدراسة تم استخدام النسب والأدوات المالية المناسبة لمجال الدراسة. والتـي تم من خلالها جمع بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة لمجموعة سامبا المالية؛ لمدة عشر سنوات في الفتـرة الزمنية من 2010م – 2019م. وسوف يتم تحليلها بعد ذلك باستخدام برنامج احصائي (SPSS).

1-1-8- نطاق الدراسة، ومحدداتها:

بالنسبة لمجتمع الدراسة اقتصر نطاق البحث من الجانب الميداني علـى تحليل مالي لبعض البنود في القوائم والتقارير المالية لمجموعة سامبا المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني؛ كأحد البنوك في المملكة العربية السعودية التـي تقدم خدمات وحلول عالمية المستوى. ولديه علاقات مالية واسعة مع العديد من الأفراد، الشركات والمؤسسات. بالتالي النتائج التـي سيتم التوصل إليها ستكون مفيدة في تقديم الممارسات الخاصة بطبيعة القرارات الائتمانية، وسبل ترشيدها، وطبيعة الممارسة الحالية لها.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة ذات العلاقة

1-2-1- الدراسات السابقة ذات العلاقة:

تتركز الدراسة الحالية على محورين؛ المحور الأول يتمثل في أهمية جودة المعلومات المحاسبية، والمحور الثاني يتمثل في كيفية اتخاذ قرارات رشيدة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية (منح القروض). ويوجد العديد من الدراسات السابقة التي ناقشت هذين المحورين، ونستعرضها من الأقدم إلى الأحدث:

دراسة الدوري (2011) هدفت إلى التعرف على مدى جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي للشركات، التي تلجأ لطلب القروض والتسهيلات الائتمانية. وطبقت العينة على ثلاثة عشر بنك من بنوك الأردن التجارية. وكانت أبرز نتائجها أنه يوجد تأثير كبير لخصائص جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل. وأبرز توصياتها: ضرورة اعتماد البنوك بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المقترضين؛ وذلك من خلال القوائم المالية المدققة. وعدم الاكتفاء بعوامل مثل: السمعة، ورأس المال، والضمانات.

دراسة الشمري (2013) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وذلك من خلال دراسة ميدانية تم عن طريقها التعرف على آراء مجتمع الدراسة من مدراء الائتمان والمخاطر في البنك الأهلي المتحد في الأردن. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة: وجود أثر إيجابي لعنصري رأس المال، والسيولة المتوفرة لدى العميل على موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد. ولا يوجد أثر لشخصية العميل، وسمعته، والرهن، والضمانات المقدمة من العميل، وجميع ظروفه الاقتصادية على موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

دراسة الرشيدي (2014) هدفت إلى تحديد أثر جودة المعلومات المحاسبية من ملائمة، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للمقارنة، وقابلية المعلومات للفهم، والتوقيت المناسب للمعلومات؛ على الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية في الكويت. وعينة الدراسة طبقت على 382 موظف وموظفة من مديري الإدارات المالية، في البنوك التجارية والإسلامية الكويتية. وكانت أبرز نتائجها وجود أثر ذو دلالة احصائية لجودة المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية. وأبرز توصياتها: ضرورة اهتمام البنوك الكويتية بجودة المعلومات المحاسبية.

دراسة المطيري (2015) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة بالخصائص النوعية؛ الملاءمة، الموثوقية، الاتساق أو التماثل، قابلية الفهم، قابلية المقارنة، الإفصاح الأمثل، والأهمية النسبية على السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها جاءت خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية بالمرتبة الأولى من حيث أثرها على السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية. حيث فسرت خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية ما نسبته (5,69%) من السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية.

دراسة عواودة (2015) الهدف منها كان اختبار تأثير النسب المالية، والعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. وتم استخدام البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، وعددها بلغ ثلاثة عشر بنك للفترة الزمنية من 2001- 2013م. وكانت من نتائجها البارزة أنه يوجد أثر معنوي إيجابي لنسبة هامش صافي الفوائد بالنسبة إلى اجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على توليد الإيرادات من خلال عملية الإقراض أكثر من النشاطات الأخرى كالعمولات والاعتمادات المستندية، وأوصت بضرورة توسيع دائرة الإقراض لاستغلال الودائع المتوفرة لدى البنك.

دراسة إسماعيل (2016) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واختبار أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة في تمكين مانحي الائتمان؛ من تقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة. وأثر ذلك على مانحي الائتمان في البيئة المصرية. وأبرز النتائج كانت بالنسبة من وجهة نظر مانحي الائتمان: يوجد تأثير

متزايد من أجل إرفاق المعلومات الغير مالية. وأن هذا يحقق مزيد من الشفافية والافصاح مما يساعد أصحاب المصالح في تقييم أفضل عن أداء الشركة.

دراسة أبو عيده وسالم (2017) الهدف منها كان معرفة وتحديد الأهمية النسبية للعوامل المستخدمة في تقييم العملاء عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة لهم. وكانت من ضمن نتائجها أنه من الأمور الهامة التي على البنك أن يقوم بها الاحتفاظ بملفات دقيقة ومتكاملة. بحيث تتضمن جميع المعلومات، والبيانات الائتمانية الخاصة بالضمانات عن الوضع المالي للمقترض.

دراسة حماد ورميلي (2018) الهدف منها كان معرفة دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل شركة استغلال وتسيير المحطة البرية - البويرة بالجزائر. واستخدمت الدراسة أدوات التحليل المالي كأداة لتحليل الميزانية المالية للشركة خلال الفترة الزمنية 2016م-2017م. بالإضافة إلى استخلاص النتائج من خلال الجداول التي تحتوي على أرقام متعلقة بالشركة. وتوصلت إلى نتائج بارزة وهي أن التحليل المالي أداة جدا فعالة لكشف وتشخيص وضعية المنشآت. وأيضا له دور مهم في ترشيد قرارات المدراء من خلال التفسيرات التي يعطيها.

دراسة كحلولي (2018) الهدف منها كان معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بتطبيق الدراسة على المؤسسة المينائية لسكيكدة بدولة الجزائر. وتوصلت إلى نتائج بارزة وهي مدى مساهمة الأنشطة التي يمارسها المدققون الداخليون في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؛ وتتمثل هذه الأنشطة في تقييم، وتحسين نظامي الرقابة الداخلية وادارة المخاطر. توصي الدراسة بضرورة نشر ثقافة حوكمة الشركات وتعزيزها.

دراسة محمد وإسماعيل (2019) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة السياسة الائتمانية المطبقة في المصارف السودانية عند منح الائتمان. ودراسة العوامل التي تمكن من الحكم على جدارة العميل. وأبرز نتائجها كانت تلعب البيانات والمعلومات المحاسبية دورا هاما في ترشيد قرار منح الائتمان. وأن العملاء الذين يدلون بمعلومات صحيحة عن نتائج نشاطهم للبنك يجعل من السهل على البنك اتخاذ قرار منحهم الائتمان. وتوصي الدراسة بأن يكون هناك قسم مختص بالمعلومات المحاسبية عن الائتمان.

تباينت، وتعددت الأهداف للدراسات السابقة. ولكن جميعها قد ركزت على عنصري؛ جودة المعلومات المحاسبية، التسهيلات والقرارات الائتمانية من وجهة نظر الجهة المانحة للقروض (البنوك – شركات التمويل). ومن ناحية بلد التطبيق قد طبقت الدراسات السابقة في العديد من الدول مثل دولة الكويت، مصر، الأردن، السودان، الجزائر. والدراسة الحالية طبقت في المملكة العربية السعودية. وهدفها دراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد اتخاذ القرارات الائتمانية من وجهة نظر(البنوك)؛ عن طريق دراسة حالة مجموعة سامبا المالية. وتأمل الباحثتان أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية ثرية للمكتبة العربية. بما تتوصل إليه من نتائج، وما تقدمه من توصيات. لعلها تساهم وتثري الأفكار السائدة، والمتعلقة بهذا الموضوع.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية

2- 1- 1- المقدمة:

مع توسع الدور الذي تقوم به المصارف، ومع وجود عدة متغيرات تؤثر على تداول الأموال؛ فإن اتخاذ قرار رشيد لابد وأن يستند على معلومات صحيحة، وملائمة (محمد وإسماعيل،2019،ص137). حيث أنه عند دراسة القرار التمويلي في المصارف يتطلب ذلك دراسة الجدارة الائتمانية للعميل. ومعرفة كفاءة إدارة نشاطه، والتأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من قبل العميل؛ حول شخصيته - نشاطاته- مختلف تعاملاته المالية والاقتصادية (أبو عيده وسالم،2017، ص64).

2-1-2- جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن استخدام المعلومات المحاسبية كأداة تنافسية لمقابلة التحديات. وذلك لما تلعبه من دور حيوي في فعالية، وكفاءة اتخاذ القرارات الإدارية والمالية. لكن المعلومات المحاسبية في حد ذاتها لا تكفي مالم تتصف بالجودة (جعدان وشنقراي،2019، ص2). ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص النوعية التي يلزم أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة (كليب والعناتي،2017، ص22). وحتى يكون نظام المعلومات المحاسبية أكثر نشاطا، وأكثر أداء لا بد وأن يستند إلى نظام محاسبي ذو جودة تسمح من زيادة مستوى الشفافية. وزيادة مستوى الثقة بين كافة الأطراف الفاعلة في الشركة من جهة، وإرساء قواعد الحوكمة من جهة أخرى (علي، 2019). وترى الباحثتان أن المودعين لهذه الأموال يهتمون بالحصول على أموالهم، وفائدة متمثلة في ربح بعد فترة من الزمن. من أجل هذا تبرز أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لكل من يتقدم للبنوك والمصارف لطلب تسهيلات ائتمانية. حيث أن المعلومات المحاسبية ودقتها وموثوقيتها، وسرعة توافرها، تلعب دور هام في تطوير عملية اتخاذ القرارات الائتمانية الرشيدة في البنوك أو في شركات التمويل. وتساعد الإدارات الائتمانية على اتخاذ أو عدم اتخاذ قرار ائتماني.

المبحث الثاني:

2-2-1- الائتمان، مفهومه، إجراءاته وأهدافه، مخاطره المحتملة:

الائتمان المصرفي هو النشاط الرئيسي للبنوك في كل مكان، وفي كل اقتصاد بالعالم. وتعتبر وظيفة منح التمويل المصرفي من أكثر الوظائف البنكية دقة، وخطورة. وذلك بسبب أن لها تأثير متشابك، وممتد الأبعاد . وتمر إلى كافة الانحاء بالنسبة إلى البنك والاقتصاد القومي (علي،2016،ص 116). و"يقصد بمصطلح الائتمان في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت، يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين. ويؤكد هذا التعريف على عامل الوقت كأهم خواص الائتمان، كما يعتبر هذا الأخير كصيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بجميع أنواعها (الشمري،2013،ص9). ومن جميع هذه التعريفات تعرف الباحثتان مفهوم الائتمان بأنه: خدمة من الخدمات التي توفر المال في هيئة قرض لمن يحتاجه في لحظة معينة؛ لكن بشروط معينة يتفق عليها المستفيد من هذه الخدمة، والمانح لها. والمانح لهذه الخدمة إما أن يكون بنك أو مصرف، أو شركات تمويلية مجالها الخدمات والتسهيلات التمويلية بشرط أن يكونوا مصرح لهم من الدولة. ومع جميع ما سبق يتضح أن التسهيلات الائتمانية تعتبر خدمة، ووسيلة هامة تلبي احتياجات المجتمع المالية؛ من سكن، أو سيارات، أو مشروع استثماري يجلب أرباح. لجميع شرائح المجتمع من أفراد ومن شركات، مؤسسات، حتى الجمعيات الخيرية. لكن هذا لا يعني خلو هذه الوسيلة من المخاطر، والسلبيات.

من الممكن أن تحدث مخاطر محتملة، وتعثرات في بعض القروض والسلف. مما ينتج عنها عدم قدرة المقترضين على السداد لأي ظرف كان. مما يحدث ربكة مالية في احتياطيات وأرباح البنك؛ خاصة إن كانت المخصصات الائتمانية نفذت لتغطية القروض، وفوائدها المتعثرة. لهذا السبب وضعت مؤسسة النقد

العربي السعودي SAMA مبادئ ائتمانية تشتمل على ضرورة الاهتمام بالمعلومات، من تسجيل، وحفظ، وتنظيم في ملفات. كل عملية مستقلة بتاريخ حدوثها عن العملية التي تليها. وذلك ليتكون لدى البنك معلومات ذات جودة عن عملائه(المدينون). وإذا تكونت لدى البنك معلومات تتصف بالجودة سيتمكن البنك من اتخاذ قرار سليم في منحه أو عدم منحه قروض ائتمانية. وتؤكد المؤسسة على البنوك، وجميع شركات التمويل بالبدء فورا في اتخاذ ما يلزم لضمان الالتزام الكامل بهذه المبادئ. وذلك من تاريخ 1/ 1439/12هـ- 2018/8/12م:

2-2-2- مبادئ التمويل المسؤول للأفراد (مؤسسة النقد العربي السعودي،2018م):

- على الممول (البنك أو شركة تمويل الخاضعين لإشراف المؤسسة، والمرخصين بمزاولة نشاط التمويل) وضع الضوابط والإجراءات الداخلية، والملائمة لضمان اتباع المبادئ الائتمانية للتمويل المسؤول للأفراد. وضمان اتباع التعليمات الأخرى ذات العلاقة. وتطبيق اهتمام وحرص شديدين لتوثيق المعلومات والمستندات المقدمة من العميل بما يضفي عليها درجة مقبولة من الموثوقية.
- على الممول اتباع أسلوب علمي، وإجراءات واضحة وشفافة، ومكتوبة لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل، وقدرته على السداد.
- يجب أن لا تتجاوز مدة التمويل 5 سنوات أو 60 شهرا من تاريخ منح التمويل. ويستثنى من ذلك التمويل العقاري، والبطاقات الائتمانية.
- يكون الالتزام الائتماني الشهري للعميل من البطاقات الائتمانية مساوي للحد الأدنى للسداد من السقف الائتماني؛ لكل بطاقة ائتمانية مصدرة للعميل.
- على الممول الاحتفاظ بسجلات كافية لإثبات التزامه بهذه المبادئ، والتعليمات الأخرى ذات العلاقة.
- تهدف هذه المبادئ إلى تشجيع التمويل المسؤول الذي يلبي الاحتياجات الفعلية للعملاء. خاصة تلك التي تتعلق بالحصول على المساكن، والأصول. بدلا من الأغراض الاستهلاكية، والتي تفقد قيمتها بمجرد استهلاكها.
- تضمن هذه المبادئ تعزيز الشمول المالي من خلال توفير التمويل المناسب لجميع فئات المجتمع، ومراعاة نسب التحمل ضمن نطاق يمكن للعميل تحمله.

المبحث الثالث: علاقة جودة المعلومات المحاسبية بترشيد القرارات الائتمانية:

المعلومة المحاسبية يلزم أن تكون دقيقة، وتُظهر الصورة الحقيقية للوضع المالي للمنشأة الاقتصادية. وذلك من أجل التسهيل للمستفيدين في اتخاذ قراراتهم المالية التي تتعلق بمنشأة ما (لباز،2013، ص2). وتتمثل وظيفة البنوك أو المصارف في جمع المدخرات، والودائع لديها وذلك ليتم إعادة توزيعها لمختلف القطاعات الاقتصادية بشكل قروض، وتسهيلات ائتمانية (عواوده،2015، ص2). وإذا توفرت معلومات محاسبية جيدة وكافية عن العميل، وبضمانات عالية؛ فإن البنوك تتخذ قرار الائتمان المصرفي وبكل ثقة. طمعًا في الربح وخوف من مخاطر الديون المعدومة (بدري و أحمد، 2014، ص110).

وحتى يكون نظام المعلومات المحاسبية أكثر نشاطا، وأكثر أداء لا بد وأن يستند إلى نظام محاسبي ذو جودة تسمح من زيادة مستوى الشفافية. وزيادة مستوى الثقة بين كافة الأطراف الفاعلة في الشركة من جهة، وإرساء قواعد الحوكمة من جهة أخرى (علي، 2019). مما يعني أنه لكي يكون لدى القطاع جودة محققة في نظام معلوماته المحاسبي- سواء كان قطاع شركات أو قطاع مصرفي- يجب أن يتبع تفعيل نظام الحوكمة في جميع تقاريره، وقوائمه المالية.

والمعلومات المحاسبية توفر الضمان لحسن سير العمليات في الشركات بشكل عام، والبنوك التجارية بشكل خاص. والمعلومات ذات الشأن المالي عند توفرها تجعل من السهل الاعتماد عليها في شتى المجالات، سواء في عملية التقييم أو في عملية اتخاذ القرارات المالية، والائتمانية، والاستثمارية (المطيري، 2015،ص3).

وقد ذكر (كحلولي، 2018، ص222) في نتائج دراسته أن جودة المراجعة الداخلية تساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. والأنشطة التي يمارسها المراجعون الداخليون من تقييم، وتحسين نظامي الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات، تساهم جميعها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير تأكيد معقول عن موثوقية المعلومات. ومن جميع ما تم استعراضه من آراء سابقة، ونتائج سابقة تحدثت عن علاقة جودة المعلومات المحاسبية بترشيد القرارات الائتمانية في البنوك. تلخص الباحثتان أن الجودة حتى تتحقق في المعلومات المحاسبية فإنها ترتكز على عدة عوامل كالآتي/

1- توافر المعلومات كاملة، وعدم نقصانها.
2- أن تكون واضحة، ولا تحتمل الغموض.
3- معلومات حقيقية وغير وهمية.
4- معلومات يشترك في تقديمها جميع الأطراف العاملين بالمنشأة؛ من رأس الهرم الإداري (الإدارة العليا) إلى أسفل الهرم الإداري(الموظفون).
5- اتباع أنظمة الحوكمة، وتطبيق مبادئها قدر الإمكان.
6- تفعيل نظام الرقابة الداخلية ومراقبة أدائه، وذلك من خلال أنشطة المراجعة الداخلية.

الفصل الثالث

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

3-1-1- المنهج العلمي المتبع لهذه الدراسة، ودور الباحثتان:

المنهج الوصفي للحالة والهدف منه تقديم وصف لممارسة المحاسبة. وتعد الدراسات (دراسة حالة) التي تتبع هذا النوع من المناهج البحثية مفيدة في اكتشاف إذا ما كان يتم استخدام ممارسات، وتقنيات تقليدية أو حديثة. وغالبًا ما يتم دعم هذه الدراسات من قبل هيئات المحاسبة المهنية. وفي دراسات الحالة عدة أدوار يستطيع الباحث من خلالها جمع البيانات: خارجي، مزود، زائر، مشارك، فاعل (Ryan,Scapens,Theobald,2002؛ المحارفي، 2016) وقد اتخذت الباحثتان هنا دور خارجي وفيه يجب أن يكون الباحث محافظا على وجود مسافة بينه وبين الحالة. ويجب عليه أن يعتمد على الأدلة المتاحة مثل التقارير المنشورة. مثل ما فعلت الباحثتان هنا اعتمدت على القوائم المالية المنشورة لمجموعة سامبا المالية.

3- 1-2- مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة القوائم والتقارير المالية لمجموعة سامبا المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني. وتم اختيار عينة مكونة من قوائم وتقارير مالية عن عشر سنوات في الفترة الزمنية من 2010م – 2019م. والسبب في اختيار عشر سنوات حتى يتم ملاحظة الحالة بشكل عميق، ومكثف، وبالتالي تظهر التغيرات، والتفسيرات للنتائج بشكل جيد.

3- 1-3- نبذة عن مجموعة سامبا المالية:

تعتبر مجموعة سامبا المالية واحدة من أكبر مجموعات الخدمات المالية على مستوى المنطقة، وتُعرف بتقديم خدمات وحلول مصرفية مبتكرة. ومنذ إنشائها، كانت مجموعة سامبا المالية سباقة في تقديم العديد من الخدمات المصرفية واضطلعت بدور رئيسي في التحول الحديث للمصرفية في المملكة العربية السعودية. وتمتلك 72فرع، 21 مركز لخدمة السيدات، 7مراكز حوالات مالية في المملكة العربية السعودية. و37 فرع في باكستان، وفرع واحد في دبي، وفرع واحد في قطر.

3- 1-4- الأداة المطبقة في الجزء الميداني من الدراسة:

استعانت الباحثتان في تطبيق دراستها بالعديد من النسب المالية فيما يخص التحليل المالي الائتماني في قطاع البنوك بناء على الدراسات والأبحاث السابقة. وذلك بالاعتماد على المعلومات المالية في القوائم والتقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لمجموعة سامبا المالية https://www.samba.com/ar/define-new-beneficiary.aspx

وقامت الباحثتان بإعداد جدول (الجدول رقم 1) وحللت فيه بالتحليل الأفقي (القروض والسلف)، كما ظهرت في القوائم والتقارير المالية المنشورة خلال السنوات من 2010-2019م. بالإضافة إلى استشارة خبراء ماليين وأكاديميين في علم المحاسبة المالية في بعض النسب المرفقة أيضا في (الجدول رقم 1). وهذا الجدول تم إعداده على برنامج الإكسل قبل مرحلة التحليل الاحصائي. مما يعني أنه في هذا الجزء سيتم عرض وتفسير النتائج الأولية فقط. وبناء على ما ذكر أعلاه نستعرض شرح وصفي لأهم النسب والمؤشرات المالية لهذه الدراسة.

3-1-5- تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات التي طبقت على الدراسة الحالية وهي:

1- **مؤشر تطور أو تغير القروض والسلف:** هذا المؤشر يعكس توسع الائتمان الممنوح من قبل البنك في كل سنة. وينتج عنه توضيح اتجاه القروض زيادة أو انخفاض، وقانونه هو: قروض وسلف السنة الحالية – قروض وسلف السنة السابقة. (الجزراوي والنعيمي، 2010م).

2- **مؤشر نمو حقوق المساهمين:** ويعبر عن ربحية البنك وهو مؤشر مهم يقيس مدى نمو البنك من خلال تحقيقه أرباح مع وجود ديون مشكوك في تحصيلها، وديون معدومة. وقانونه هو: صافي حقوق المساهمين بعد سداد الديون.

3- **المبلغ الفائض من مخصص خسائر الائتمان:** ويعبر عن مدى اهتمام البنك في الاعتماد على معلومات تتصف بالجودة للعملاء الذين يمنحونهم قروض أو سلف. فكل ما كان هذا المؤشر موجب كان اهتمام البنك واضح في اعتماده على معلومات تتصف بالجودة للعملاء (المقترضين). وكل ما كان سلبي فهو يعبر عن خلل وقع من طرف البنك في تعامله مع عملاء (مقترضين غير جيدين).

4- **نسبة مديونية البنك:** أهم رقمين ينظر إليهما عند تحليل أداء البنوك هما مقدار الموجودات التي يمتلكها البنك. ومقدار ودائع العملاء والمطلوبات في جانب المطلوبات. وكل ما تجاوزت هذه النسبة 50% كان أداء البنك وتوظيفه للودائع والمطلوبات جيد ومرضي. وكل ما قلت هذه النسبة عن 50% كلما كان أداء البنك غير مرضي في توظيفه للودائع، والمطلوبات التي تحملها. وقانونه هو إجمالي الديون والودائع / إجمالي الموجودات.

5- **مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية:**
يقيس قدرة ونشاط البنك على توظيف الودائع وحقوق الملكية، من خلال منح القروض والاستثمار عن طريق شراء أسهم وسندات. وقانونه: القروض + الاستثمارات بأنواعها (الجزراوي والنعيمي،2010).

6- **مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع بجميع أنواعها:**
يقيس هذا المؤشر نسبة تشغيل وتوظيف الودائع في القروض والاستثمارات، والربح المحقق من خلاله. ويعد واحد من أهم الأهداف للبنك تحقيق ربح. وهذا المؤشر هو الذي يميز بنك عن آخر. وقانونه هو: القروض والسلف+ الاستثمارات بأنواعها/إجمالي الودائع.

7- **مؤشر مخاطر السيولة:**
تقيس مدى توفر نقدية جاهزة لدى البنك لسداد ديونها، وتلبية كافة متطلبات أصحاب الودائع.
قانونه: النقدية + الاستثمارات / إجمالي الموجودات

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي، النتائج والتوصيات

3-2-1- متغيرات الدراسة المستقلة، والتابعة:

المتغير الأول (المستقل): تأثير أدوات التحليل المالي، ويتفرع من المتغير المستقل عدة متغيرات:

1- مؤشر نمو حقوق المساهمين.
2- الفائض من مخصص خسائر الائتمان.
3- نسبة مديونية البنك.
4- مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية.
5- مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع بجميع أنواعها.
6- مؤشر مخاطر السيولة.

المتغير الثاني (التابع): القرارات الائتمانية، وهذا المتغير متمثل في نسبة التغير بالقروض والسلف.

وسنرى أبرز النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة. واستنتاج العديد من التوصيات المفيدة قدر الإمكان بشأن الاعتماد على معلومات محاسبية تتصف بالجودة عند اتخاذ القرارات الائتمانية سواء في البنوك والمصارف أو شركات التمويل.

الجدول رقم 1: إعداد الباحثتان بتطبيق النسب والمؤشرات المالية المناسبة على قوائم المركز المالي لمجموعة سامبا المالية

3-2-2- التحليل الاحصائي للدراسة:

المؤشر المستخدم أو النسبة المستخدمة	في 31 ديسمبر 2010	في 31 ديسمبر 2011	في 31 ديسمبر 2012	في 31 ديسمبر 2013	في 31 ديسمبر 2014	في 31 ديسمبر 2015	في 31 ديسمبر 2016	في 31 ديسمبر 2017	في 31 ديسمبر 2018	في 31 ديسمبر 2019
مؤشر تغيرات القروض والسلف بقانون التحليل الأفقي	-3,895,698	8,860,604	15,674,616	8,669,324	10,624,078	5,921,783	-4,766,900	-7,549,601	-3,976,167	27,886,683
نسبة التغير في القروض والسلف	-5%	11%	18%	8%	9%	5%	-4%	-6%	-3%	25%
مؤشر نمو حقوق المساهمين	25,429,682	28,129,903	31,636,867	34,802,898	38,784,102	40,250,601	42,679,526	44,582,668	42,213,133	45,358,820
الفائض من مخصص خسائر الائتمان	331,171	-268,240	-319,965	-192,255	-258,901	-649,890	-146,075	102,946	635,361	489,646

نسبة مديونية البنك	86%	85%	84%	83%	82%	83%	82%	80%	82%	82%
مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	145,133,549	149,286,150	157,362,018	173,796,115	188,595,145	199,953,416	176,627,140	181,597,139	180,058,816	226,608,498
مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	1.09	1.09	1.06	1.10	1.15	1.17	1.03	1.08	1.06	1.26
مؤشر مخاطر السيولة	99,954,331	36,240,544	34,558,470	25,240,935	22,084,994	29,696,480	46,944,170	36,226,546	43,041,630	21,766,472

من خلال الدراسة الحالية، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية، وذلك بعد الكشف على البيانات.

ومعرفة ما يتناسب معها من أساليب إحصائية...

1- الوسط الحسابي والانحراف المعياري، والقيمة العظمى والقيمة الدنيا.
2- معامل تضخم التباين VIF لاختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، معامل الارتباط بيرسون.
3- اختبار د.واتسون.

جدول رقم 2: الإحصاء الوصفي للنسب والمؤشرات المالية لمجموعة سامبا المالية للفترة 2010 م-2019م

المقياس	مؤشر مخاطر السيولة	مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	نسبة مديونية البنك	الفائض من مخصص خسائر الائتمان	مؤشر نمو حقوق المساهمين	نسبة التغير في القروض والسلف
الوسط الحسابي	39,575,457	1.109	177,901,799	82.90%	(27,620-)	37,386,820	5.80%
الانحراف المعياري	22,817,091	0.0674	24,322,486	1.73%	405,257	7,033,215	10.49%
القيمة الدنيا	21,766,472	1.03	145,133,549	80.00%	(649,890-)	25,429,682	-6.00%
القيمة القصوى	99,954,331	1.26	226,608,498	86.00%	635,361	45,358,820	25.00%

يعرض الجدول رقم 2 إحصاء وصفي للنسب والمؤشرات المالية لمجموعة سامبا المالية للفترة 2010 م-2019م. وهذه النسب والمؤشرات المالية هي متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة. وجميع هذه القيم بالريال السعودي.

وقد قامت الباحثتان بإجراء الاختبار الأولي للدراسة وهو: معامل تضخم التباين VIF لاختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، لاختبار فرضيات الدراسة، والتأكد من الإجابة على تساؤلاتها، وكانت النتيجة كالآتي:

جدول رقم 3: نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
مؤشر نمو حقوق المساهمين	101.913
الفائض من مخصص خسائر الائتمان	1.687
نسبة مديونية البنك	19.464
مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	107.898
مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	28.215
مؤشر مخاطر السيولة	3.191

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل تضخم التباين القيم التي تكون بين ١ وأقل من ١٠ تشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة؛ لكن هناك بعض المتغيرات المراد الغائها من نموذج الانحدار الخطي المستخدم فيما بعد وهي /

مؤشر نمو حقوق المساهمين، نسبة مديونية البنك، مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية.

مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع.

ولتأكيد النتيجة السابقة تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم 4: نتائج اختبار معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل

جدول رقم 5: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة

		مؤشر مخاطر السيولة	مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	نسبة مديونية البنك	الفائض من مخصص خسائر الائتمان	مؤشر نموحقوق المساهمين	نسبة التغيرفي القروض والسلف
مؤشر نمو حقوق المساهمين	معامل بيرسون	.300	.833**	-.925**	1			
	الدلالة الاحصائية	.399	.003	.000				
نسبة مديونية البنك	معامل بيرسون	-.115	-.654*	1				
	الدلالة الاحصائية	.751	.040					
مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	معامل بيرسون	.761*	1					
	الدلالة الاحصائية	.010						
مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	معامل بيرسون	1						
	الدلالة الاحصائية							

نسبة التغير في القروض والسلف		1						
مؤشر نمو حقوق المساهمين		-.028	1					
الفائض من مخصص خسائر الائتمان		-.146	.217	1				
نسبة مديونية البنك		.134	-.925**	-.146	1			
مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية		.369	.833**	.145	-.654*	1		
مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع		.632	.300	.070	-.115	.761*	1	
مؤشر مخاطر السيولة		-.564	-.546	.340	.574	-.602	-.388	1

الجدولين رقم 4 ،5 السابقين يوضحان قيمتين لكل متغير/

القيمة الأولى في الصف الأول العامود الرابع يتضح لنا أن متغير (مؤشر نمو حقوق المساهمين) مع متغير (نسبة مديونية البنك) أولا قيمة معامل الارتباط وهي -٠,٩٢٥ وتعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠,٠٠٠ وهي أقل من (الفا =٠,٠٥) وتعني على ظاهرة الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة الثانية في الصف الأول العامود الخامس يتضح لنا أن متغير (مؤشر نمو حقوق المساهمين) مع متغير (مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية) أولا قيمة معامل الارتباط وهي ٠,٨٣٣ وتعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠,٠٠٣ وهي أقل من (الفا =٠,٠٥) وتعني على ظاهرة الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة الثالثة في الصف الأول العامود السادس يتضح لنا أن متغير (مؤشر نمو حقوق المساهمين) مع متغير (مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع) أولا قيمة معامل الارتباط وهي ٠,٣ وتعني عدم وجود علاقة طردية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠,٣٩٩ وهي أكبر من (الفا =٠,٠٥) وتعني على ظاهرة الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة الرابعة في الصف الثاني العامود الخامس يتضح لنا أن متغير (نسبة مديونية البنك) مع متغير (مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية) أولا قيمة معامل الارتباط وهي -٠,٦٥٤ وتعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠,٠٤ وهي أقل من (الفا =٠,٠٥) وتعني على ظاهرة الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة الخامسة في الصف الثاني العامود السادس يتضح لنا أن متغير (نسبة مديونية البنك) مع متغير (مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع) أولا قيمة معامل الارتباط وهي -٠,١١٥ وتعني عدم وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠,٧٥١ وهي أكبر من (الفا =٠,٠٥) وتعني على ظاهره الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة السادسة في الصف الثاني العامود السادس يتضح لنا أن متغير (مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية) مع متغير (مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع) أولا قيمة معامل الارتباط وهي ٠,٧٦١ وتعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠,٠١ وهي أقل من (الفا =٠,٠٥) وتعني على ظاهره الارتباط بين المتغيرين السابقين.

اختبار فرضيات الدراسة:

عند عدد العينة ١٠ وحسب عدد المتغيرات، والفرضيات الأساسية للدراسة الحالية، والفرضيات البديلة. تم توضيح قيمة اختبار د. واتسون من خلال الجدول رقم 6، وكانت التفسيرات كالآتي/

نلاحظ أن قيم DW في الفرضيتين البديلة أكبر من DL مما يشير إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي. بمعنى عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار. ونفس هذه النتيجة ظهرت على الفرضية الأساسية رقم 1 والفرضية الأساسية رقم 3.

ونلاحظ أن قيم DW في الفرضيات الأساسية رقم 2 ،4 ،6 أقل من DL مما يشير إلى أن البيانات لديها
مشكلة في الارتباط الذاتي. بمعنى وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

جدول رقم 6: اختبار الارتباط الذاتي على جميع فرضيات الدراسة، بما فيها الفرضيات البديلة

الفرضية	المتغيرات الموجودة في المعادلة	عدد المتغيرات	د.واتسون المحسوبة DW	DL	DU	النتيجة
الفرضية البديلة 1-1	(مؤشر نمو حقوق المساهمين) و (مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية) و (مؤشر مخاطر السيولة)	ثلاث متغيرات	1.835	1.333	0.466	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية البديلة 2-2	(نسبة مديونية البنك) و(مؤشر مخاطر السيولة)	متغيرين	1.906	1.733	0.340	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 1	متغير نمو حقوق المساهمين	لمتغير واحد	1.323	1.320	0.879	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 2	نسبة التغير في القروض والسلف	لمتغير واحد	1.225	1.320	0.879	يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 3	نسبة مديونية البنك	لمتغير واحد	1.345	1.320	0.879	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 4	مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	لمتغير واحد	1.091	1.320	0.879	يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 5	مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع	لمتغير واحد	1.286	1.320	0.879	يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 6	مؤشر مخاطر السيولة	لمتغير واحد	1.147	1.320	0.879	يوجد ارتباط ذاتي

من الممكن أن نتوصل إلى نتيجة نهاية اختبار الفرضية الأساسية تكون مطابقة لطبيعة الفرضية بشكلها قبل الاختبار؛ لكن من الممكن أن نتوصل إلى نتيجة نهاية اختبار الفرضية الأساسية تكون غير مطابقة لطبيعة الفرضية بشكلها قبل الاختبار. لذلك لزم الأمر صياغة فرضيات بديلة.

الفرضية البديلة الأولى 1-1:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين، ومؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، مؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الإرتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة
نسبة التغير في القروض والسلف	0.746	0.619	5.867	.032	مؤشر نمو حقوق المساهمين	-1.185	0	-3.17	0.019
					مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	0.983	0	2.505	0.046
					مؤشر مخاطر السيولة	-0.619	0	-2.39	0.054

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر نمو حقوق المساهمين: هي ٠,٠١٩ وهي أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أن هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر نمو حقوق المساهمين على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية: هي ٠,٠٤٦ وهي أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول ان هناك ادلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر مخاطر السيولة: هي ٠,٠٥٤ وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول انه لا توجد ادلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر مخاطر السيولة على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية البديلة الثانية 2-2:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مديونية البنك، ومؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الانحدار
نسبة التغير في القروض والسلف	0.631	0.526	5.998	.030	مؤشر مديونية البنك	0.683	1.7	2.438	0.045	
					مؤشر مخاطر السيولة	-0.957	0	-3.414	0.011	

الدلالة الإحصائية لـ نسبة مديونية البنك: هي 0.045 وهي أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أن هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر مديونية البنك على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف. والدلالة الإحصائية لـ مؤشر مخاطر السيولة: هي ٠,٠١١ وهي أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول ان هناك ادلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر مخاطر السيولة على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 1/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين، وبين ترشيد القرارات الائتمانية -القروض والسلف

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الانحدار
نسبة التغير في القروض والسلف	0.001	-0.124	0.006	.938	مؤشر نمو حقوق المساهمين	-0.028	0	-0.08	0.938	

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر نمو حقوق المساهمين: هي 0.938وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر نمو حقوق المساهمين على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 2/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفائض من مخصص خسائر الائتمان، وبين ترشيد القرارات الائتمانية - القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الانحدار
نسبة التغير في القروض والسلف	0.021	-0.101	0.174	.688	الفائض من مخصص خسائر الائتمان	-0.146	0	-0.417	0.688	

الدلالة الإحصائية لـ الفائض من مخصص خسائر الائتمان: هي 0.688وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين الفائض من مخصص خسائر الائتمان على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 3/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مديونية البنك، وبين ترشيد القرارات الائتمانية - القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطا المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الانحدار
نسبة التغير في القروض والسلف	0.018	-0.105	0.145	.713	مؤشر مديونية البنك	0.134	2.125	0.381	0.713	

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر مديونية البنك: هي 0.713وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين نسبة مديونية البنك على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 4/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، وبين ترشيد القرارات الائتمانية - القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	البيان	β	الخطا المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الانحدار
نسبة التغير في القروض والسلف	0.136	0.028	1.261	.294	مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	0.369	0	1.123	0.294	

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية: هي 0.294وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين نسبة مديونية البنك على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 5/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع، وبين ترشيد القرارات الائتمانية - القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الانحدار
نسبة التغير في القروض والسلف	0.399	0.324	5.311	.050	مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	0.632	42.641	2.304	0.05	

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع: هي 0.050وهي مساوية لمستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 6/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مخاطر السيولة، وبين ترشيد القرارات الائتمانية - القروض والسلف.

معامل الانحدار									
مستوى الدلالة	تي المحسوبة	الخطأ المعياري	β	المتغير المستقل	مستوى الدلالة	اف المحسوبة	معامل التصحيح	معامل الارتباط	المتغير التابع
0.089	-1.934	0	-0.564	مؤشر مخاطر السيولة	.089	3.74	0.233	0.319	نسبة التغير في القروض والسلف

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر مخاطر السيولة: هي 0.089وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر مخاطر السيولة على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الاستنتاجات التي ظهرت بعد اختبار الفرضيات:

جميع الفرضيات الأساسية من رقم 1- 6 لم يثبت صحتها. وترى الباحثتان أنه الأسباب قد تكون لصغر حجم العينة 10، وربما لو اتسعت العينة وشملت 20 سنة لثبتت صحة الفرضيات الأساسية. لكن بما أنه ثبت بعد اختبار الفرضيات الأساسية نتيجة عكسية لكل فرضية، فهذا يجعل المقبول والمتناسب مع هذه الدراسة الفرضيات البديلة/

الفرضية البديلة الأولى 1-1:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين، ومؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، مؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

الفرضية البديلة الثانية 2-2:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مديونية البنك، ومؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

3-2- 3- النتائج، والتوصيات:

النتائج:

توصلت الباحثتان لعدة نتائج بناء على الفصل النظري، والفصل الميداني:

1- وضعت مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA مبادئ ائتمانية للأفراد تشتمل على ضرورة الاهتمام بالمعلومات. وألزمت البنوك وجميع شركات التمويل بتنفيذها من تاريخ 8/12 / 2018م. وذلك ليتكون لدى البنك معلومات ذات جودة عن عملائه(المدينون).

2- قاعدة البيانات الخاصة بالعملاء (المدينون) لدى البنك في عام 2019 قاعدة تحتوي على معلومات محاسبية ذات جودة عالية تبعًا لتطبيق مبادئ ائتمانية وضعتها SAMA مما شجع البنك على اتخاذه قرارات ائتمانية رشيدة بلغت نسبتها 25%؛ وتعد أعلى نسبة تحققت في القروض والسلف على مدار عشر سنوات.

3- بالنسبة للفرضيات الأساسية ظهرت نتيجتها حسب الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات الستة بعضها أكبر من، وبعضها تساوي مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم أنه هناك تأثير بين هذه المتغيرات المستقلة على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

4- نتيجة الفرضية البديلة الأولى؛ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين، ومؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف. لكن بالنسبة لمؤشر مخاطر السيولة فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

5- نتيجة الفرضية البديلة الثانية؛ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مديونية البنك، ومؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

التوصيات:

توصي الباحثتان بتوصيات عدة، وتأمل أن تكون هذه التوصيات بداية مشاريع بحثية تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية.

1- يجب على جميع البنوك، وشركات التمويل في المملكة العربية السعودية أن تلتزم بمبادئ الائتمان التي وضعتها مؤسسة النقد العربي السعودي.
2- من الجيد أن تعمل البنوك على تطوير مستمر، وبشكل دوري في إدارة التسهيلات الائتمانية.
3- لا بد من وضع حوافز تشجع العملاء على سداد القروض والسلف.
4- ضرورة التزام البنوك، وشركات التمويل بالشفافية والوضوح، والإفصاح مع العملاء عن كل ما يتعلق بالقروض والسلف واجراءاتها من نوع العقد، المدة الزمنية للتحصيل، نسبة المبلغ المستقطع من دخل العميل. حتى لا ينتج عن عدم الوضوح والشفافية، والإفصاح للعميل الغرر والتظليل. مما ينتج تبعا له ديون معدومة لدى البنك أو شركة التمويل.
5- يلزم على البنوك وشركات التمويل أن ترفع من كفاءة موظفيها في قسم التمويل.

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة تأمل الباحثتان أن تكون المنهجية التي اتبعتها والكتب التي استعانت بها في هذه المنهجية؛ قد أضافت جزء من الفائدة العلمية في مجال المحاسبة المالية. وتنوه الباحثتان بأن الشركات عادة لا تنشر قوائمها، وتقاريرها المالية مثل البنوك. لذلك يفترض أن يتم عمل مراكز متخصصة لجمع البيانات، والمعلومات عن هذه الشركات وتحليلها بالأدوات المالية المناسبة، ونشرها. حتى يستفيد منها المقرضين في حصولهم على معلومات صادقة وحيادية، وذات جودة عالية عن هذه الشركات مما يساعدهم في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة

المراجع

إســـماعيل، عصـــام عبدالمنعم أحمد. (2016). أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية. الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج20, ع4 ، 161 - 228.

بدري، عصـــام الدين أحمد محمد، و أحمد، عبدالماجد عبدالله حســـن .(2014) *دور جودة المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية في السودان* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.

البلداوي، نزار فليح، و الدولي، مؤيد عبدالرحمن. (2010). مدى توفر الخصـــائص النوعية في المعلومات المحاســبية الواردة في القوائم المالية وأثرها في قرارات الإئتمان: دراســة مقارنة بين آراء الشــركات العقارية والبنوك والمدققين الخارجيين في الأردن. المجلة المصـــرية للدراســـات التجارية: جامعة المنصورة - كلية التجارة، مج 34, ع 1 ، 415 - 434.

الجزراوي، إبراهيم محمد علي والنعيمـــــي، نادية شــاكر(2010). تحليل الائتمان المصــرفي باســتخدام مجموعة من المؤشــرات المالية المختارة دراســة: نظرية – تطبيقية في مصــرف الشــرق الاوســط العراقي للاستثمار خلال الفتـــرة المالية 2005-2007. مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد مج 83، 1-45.

جعدان، خالد قائد يحيي قاســم، وشــنقراي، مصــطفى طاهر (2019) *دور جودة المعلومات المحاســبية وتكنولوجيا المعلومات المحوسبة في دعم الميزة التنافسية: دراسة ميدانية علي المصارف الإسلامية بالجمهورية اليمنية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان.

حماد، سميرو رميلـــي، يوسف(2018). دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة شركة استغلال وتسيير المحطة البرية-البويرة. جامعة أكلــي محند أولحاج- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

الدوري، محمد مؤيد، و السليحات، نمر عبدالحميد. (2011). *جودة المعلومات المحاسبية وأثرها علـــى اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية* (رســالة ماجســتير غير منشــورة). جامعة عمان العربية، عمان.

رايان واخرون. (2002م) أســلوب البحث ومنهجيته في المالية والمحاســبة. ترجمة: عبدالرحمن بن أحمد المحارفي، الاحساء: مركز الترجمة والتأليف والنشر- جامعة الملك فيصل.

الرشيدي، عبدالعزيز عوض، و السليحات، نمر عبدالحميد. (2014). *أثر جودة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للبنوك التجارية والإســلامية* (رســالة ماجســتير غير منشــورة). جامعة عمان العربية، عمان.

الشمري، فواز فاضل جدعان، والسليحات، نمر عبدالحميد. (2013). *أثر المعايير الإئتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

علـــي، زهيـــر أحمد. (2016). دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر. مجلة الدراسات العليا: جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، مج6، ع21، 115 - 141.

علـــي، بن موقفي. (2019). أثر الاصلاحات المحاسبية بالجزائر علـــى جودة نظم المعلومات المحاسبية وانعكاســاتها على الحوكمة بالمؤســســات. جامعة محمد بوضــياف- المسـيلة- كلية: العلوم الاقتصــادية والتجارية وعلوم التسيير.

عواودة، باسم زياد يوسف، والسامرائي، قحطان عبد سعيد. (2015). اختبار تأثير النسب المالية والعوامل الاقتصادية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

أبو عيدة، عمر محمود، و سالم، سلامة. (2017). أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: دراسة ميدانية. مجلة ريادة الاعمال الإسلامية: الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، مج2, ع2، 93 - 121.

كحلولي، أحلام بلقاسم، ومعطي الله، خير الدين. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة. مجلة الباحث الإقتصادي: جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، مج6, ع9، 199 – 224.

كليب، عبدالله فضل جميل، و العناتي، رضوان محمد .(2017) .*أثر جودة المعلومات المحاسبية في التخفيض من المخاطر البنكية في البنوك العاملة في الأردن* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان .

اللامي، غسان قاسم داود والعيساوي، خالد عبدالله إبراهيم.(2015). إدارة الأزمات- الأسس والتطبيقات. جامعة الفلوجة- كلية الإدارة والاقتصاد.

لباز، شهرزاد، و بضياف، أحمد. (2013). *دور النظام المحاسبي المالي فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير SUD BATI بورقلة وحدة الشغال الثانوية 2010 - 2012* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة.

محمد، علي محمد علي، وإسماعيل، نمارق أزهري أحمد. (2019). دور المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر الائتمانية بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من القطاع المصرفي السوداني. مجلة الدراسات العليا: جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، مج13, ع52، 136 - 155.

المطيري، عبيد سعود عبيد، و عودة أحمد سليمان بني أحمد(2015). "أثر جودة المعلومات المحاسبية على السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية" رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، المفرق.

مؤسسة النقد العربي السعودي (2018)، مبادئ التمويل المسؤول للأفراد، الرياض: تاريخ الدخول 2020/3/17م، متوفر على http://www.sama.gov.sa .